بحث بعنوان :

الدولة الليبية والنفط :

بداية التغيير في العهد الملكي

The Libyan State and Oil: The Beginning of Change during the Monarchical Era

إعداد :

منى عبدالرازق موسى بوبكر

Mona Abdulrazig Musa Bo baker

باحثة بالاكاديمية الليبية للدراسات العليا – طبرق 2025

abdelrazigmona@gmail.com

المدقق اللغوي: محمد صالح بوبركة – جامعة طبرق

المستخلص

يتناول هذا البحث التحول التاريخي الذي شهدته ليبيا خلال العهد الملكي(1951–1969م)، نتيجة لاكتشاف النفط واستغلاله، وتأثير ذلك على بناء الدولة الحديثة، فقد شكّل النفط في أواخر الخمسينيات نقطة فاصلة في تاريخ البلاد، إذ ساهم في انتقال ليبيا من دولة فقيرة تعتمد على المساعدات الدولية إلي دولة ذات موارد مالية ضخمة ،و يستعرض البحث الأثر الاقتصادي والسياسي المباشر لعائدات النفط وكيف ساهمت في دعم مؤسسات الدولة وتوسيع سلطاتها، كما يناقش التحديات التي رافقت هذه الطفرة الاقتصادية ، مثل ضعف التخطيط التنموي، وتفاوت توزيع الثروة ، ويُبرز البحث كيف أن هذه المرحلة مهدت للعديد من التغيرات التي ستشهدها ليبيا لاحقاً، خاصة في ما يتعلق بتركيبة الحكم والدور المتصاعد للموارد النفطية في رسم السياسات العامة. وقد اعتمد البحث على المنهج التاريخي التحليلي لسرد الأحداث بتراتبية و تحليلها وربطها بالسياقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي أحاطت بها لفهم أعمق لتطور الظاهرة المدروسة.

الكلمات المفتاحية : البنية التحية، التنمية المستدامة، اتفاقيات الامتياز، التنقيب، العائدات النفطية، مشروعات تنموية.

Abstract

This research explores the historical transformation experienced by Libya during the monarchical period (1951-1969) as a result of the discovery and exploitation of oil, and its impact on the formation of the modern state. The discovery of oil in the late 1950s marked a turning point in the country's history, enabling Libya to shift from a poor, aid-dependent nation to one with substantial financial resources. The study examines the immediate economic, political, and social effects of oil revenues, highlighting how they contributed to strengthening state institutions and expanding governmental authority . It also discusses the challenges accompanying this economic boom, such as weak development planning and unequal wealth distribution.

The research underscores how this period laid the groundwork for many of the changes that Libya would later undergo, particularly in terms of governance structures and the increasing role of oil in shaping public policy.

The research relied on the historical-analytical method to present the events in chronological order, analyze them, and connect them to the surrounding social, political, and economic contexts, in order to gain d deeper understanding of the development of the studied phenomenon.

Keywords: Infrastructure, Sustainable Development, Concession, Agreements ,Exploration, Oil Revenues, Development, Projects.

المقدمة:

شكّل اكتشاف النفط في ليبيا خلال أواخر العهد الملكي محطة محورية في تاريخ البلاد, حيث كان لهذا الحدث أثر بالغ في مسار الدولة الليبية سياسياً واقتصادياً واجتماعياً. فقد خرجت ليبيا من حقبة ما بعد الاستعمار، وهي دولة فقيرة تعتمد على اقتصاد محدود والمعونات الأجنبية ، إلي مرحلة جديدة امتلكت فيها موارد طبيعية ضخمة غيّرت ملامحها بصورة جذرية .

ومع تدفق العائدات النفطية، بدأت الدولة الملكية في تمويل مشروعات تنموية, وتوسيع سلطاتها ، وتأسيس مؤسسات إدارية حديثة. إلا أن هذا التحول لم يخلُ من تحديات، أبرزها كان ضعف الإدارة, وغياب العدالة في توزيع الثروة، والتفاوت الطبقي , وسوء إدارة الموارد .

وتسعى هذه الدراسة إلي تناول مرحلة العهد الملكي باعتبارها البداية الفعلية لعصر النفط في ليبيا، و محاولة فهم أثر النفط في بنية الدولة والمجتمع، وما إذا كانت تلك التغييرات قد أرست أسساً لنظام مستقر أم أنها مهدت لتحولات سياسية واجتماعية أعمق في المراحل اللاحقة .

وتكمن **أهمية البحث** في تسليط الضوء على دور اكتشاف النفط في ليبيا خلال العهد الملكي، بوصفه نقطة انطلاق لتحولات اقتصادية واجتماعية كبرى، أثرت في مسار الدولة الليبية الحديثة داخلياً وخارجياً .

كما **يهدف البحث** إلي تحليل تأثير اكتشاف النفط على ليبيا وبيان كيف ساهم في إحداث تغييرات على مختلف الأصعدة ، فضلاً عن فهم العلاقة الطردية بين الثروة النفطية وبداية تشكيل الدولة الحديثة خلال تلك المرحلة.

ويسعى البحث أيضاً إلى الإجابة عن مجموعة من التساؤلات التي تمثل جوهر **إشكاليته** : كيف كانت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا قبل اكتشاف النفط خلال العهد الملكي؟ ما السياق التاريخي لاكتشاف النفط في ليبيا، وما الدور الذي لعبته الشركات الأجنبية في تلك المرحلة؟ ما أبرز التحولات التي نتجت عن الطفرة النفطية في تلك الفترة؟ هل ساهم اكتشاف النفط في تعزيز استقلال ليبيا ، أم أدى إلى نوع من التبعية الاقتصادية والسياسية للقوى الخارجية؟

كيف ساهمت المتغيرات التي أحدثها النفط خلال العهد الملكي في تمهيد الطريق للتحولات السياسية اللاحقة ؟ .

و سيحاول البحث الإجابة عن هذه التساؤلات من خلال **المحاور** التالية:

1. ليبيا قبل اكتشاف النفط (1951-1959).
2. اكتشاف النفط : السياق والتطورات.
3. السياسات النفطية و التغيرات الاقتصادية .

أولا- ليبيا قبل اكتشاف النفط (1951-1959):

شهدت ليبيا عقب الاستقلال عام 1951م أوضاعاً اقتصادية واجتماعية صعبة، إذ كانت من أفقر دول العالم من حيث الدخل القومي ومؤشرات التنمية ، وقد جاء هذا الوضع نتيجة عقود من الاستعمار الإيطالي والحروب العالمية، والتقسيم الإداري بين ثلاث ولايات (برقة، طرابلس، وفزان)، إضافة إلي غياب أي بنية تحتية متقدمة أو موارد اقتصادية كبيرة آنذاك.

شّكل هذا الوضع نقطة الانطلاق لفهم عمق التحوّل الذي أحدثه اكتشاف النفط لاحقاً.

حيث كانت ليبيا أحد تلك الأقطار الأكثر فقراً في العالم من حيث الموارد والدخل بعد خروجها من تحت مظلة حماية الأمم المتحدة في ديسمبر 1951م، ولعل ما أورده بنجامين هينجز الاقتصادي البارز الذي عينته الأمم المتحدة ليضع خطة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا بتقريره (أن ليبيا تجمع في طياتها مظاهر الجهل والفقر)، يمثل الحالة العامة للدولة الليبية حديثة العهد.[1]

1-الوضع الاقتصادي بعد الاستقلال:

اعتمدت الدولة الليبية في إعالة سكانها قبل اكتشاف النفط على عدد من الموارد بعضها محلي يعتمد على مواد خام محلية ، والآخر خارجي يتمثل في المساعدات والمعونات الدولية وبصفة عامة يمكن وصف الاقتصاد الليبي في تلك الفترة ، بأنه

[1] -إبراهيم أحمد زرقانه، **جغرافية الوطن العربي(المملكة الليبية)**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1964م، ص 157.

اقتصاد اكتفائي بالدرجة الأولى ولا يصل إلي التصدير لاعتماده بشكل أساسي على مصادر تقليدية بسيطة في حجمها وطريقة إدارتها، فمحور اقتصادها الإنتاج المعاشي Econom, Subsistence بغرض الكفاية الذاتية ، وبعد ظهور البترول أصبح اقتصاداً مزدوجاً Dual Economyعلى نحو ما يعرف في كثير من دول العالم الثالث.[1]

وفيما يخص النشاطات الاقتصادية في ليبيا قبل ظهور النفط كانت على النحو التالي :

- **الزراعة والرعي:** قطاع الزراعة والرعي شكلاً النشاط الرئيسي لمعظم السكان ، و اللذان يتأثرا بشكل مباشر بالظروف الطبيعية العامة للبلاد خاصة في الدواخل والتي يغلب عليها الطابع الصحراوي، مع غياب تام للتقنيات الحديثة ، أن حوالي 85% من الأراضي الليبية صحراء ومعظم السكان تقريباً يعيشون على جزء صغير من المناطق المزروعة 1%-2% بالإضافة إلي أن البلاد كانت لا تزال تعاني من الخراب الذي سببه حرب السنوات الأربع خلال الحرب العالمية الثانية"[2] . إلى جانب مهنة الرعي التي تعد ثاني مهنة رئيسية بالنسبة للسكان ، حيث بلغت جملة الأراضي الرعوية حوالي 11.753.882 هكتاراً منها 8.012.950 هكتاراً في طرابلس، و 3.551.702 هكتاراً في منطقة بنغازي، ومعظم الأراضي الرعوية كانت مملوكة لقبائل البدو، فلكل قبيلة الحق في استغلال منطقة معروفة لديهم بحدود طبيعية معروفة، وهناك مناطق حرة حيث يستطيع أي فرد من القبيلة أو من غيرها أن يزرع ويرعى فيها بدون قيود، غير أن ملكية الماء- آبار وعيون وصهاريج - كانت محدودة[3] .

- **غياب الصناعة:** غياب شبه تام للصناعة بمفهومها الحديث، فقد وجدت العديد من الحرف اليدوية التقليدية كالصناعات التقليدية المحلية والغزل والنسيج ، وصناعة الجلود والفخار، والتي مثلت ميداناً مهماً من ميادين النشاط الاقتصادي في ليبيا، فالحرف اليدوية التي تمارس في المنازل

[1]- جمال حمدان، **الجماهيرية العربية الليبية -دراسة في الجغرافية السياسية**، مكتبة مدبولي، ط2، القاهرة، 1996م،ص 212.
[2] - سالم علي الحجاجي، **ليبيا الجديدة دراسة جغرافية، اجتماعية، اقتصادية، سياسية**، منشورات مجمع الفاتح للجامعات، طرابلس، 1989،ص 189.
[3] - سالم الحجاجي ،المرجع السابق، ص 205.

تساعد قسماً كبيراً من الأهالي في الحصول على ما يحتاجون إليه من السلع الاستهلاكية والكساء، إلا أنها لا ترقى إلي درجة التصدير خارج البلاد والمساهمة في الميزانية العامة للدولة."[1]

ويمكن القول أن الاقتصاد الليبي قبل اكتشاف النفط – إن جاز لنا التعبير – كان اقتصادٌ زراعياً بالدرجة الأولى، وأن مستوى رجال الأعمال في ليبيا– في حينيها– شأنه شأن العديد من الدول النامية ، لم يكن مهيأ بما يكفي لتشجيع قيام صناعات كبيرة ومتطورة.

ثم إن الصناعات الحديثة تحتاج إلي قابليات إدارية وتقنية ممتازة يندر وجودها محلياً وقتذاك[2]

– **ضعف البنية التحتية:** لم تكن هناك شبكات طرق متطورة ، ولا مؤسسات تعليمية كافية، أو مستشفيات مجهزة، في حين أن الكهرباء والماء الصالح للشرب لم يكونا متاحين إلا في نطاق محدود داخل المدن.

2– **الوضع الاجتماعي والديمغرافي** : قُدَر عدد سكان ليبيا بنحو 1.1 مليون نسمة عند الاستقلال، غالبيتهم يعيشون في الأرياف، ويعتمدون على نظم قبلية تقليدية في حياتهم اليومية.

– **التركيب القبلي:** كانت القبيلة هي الوحدة الاجتماعية والسياسية الأهم خاصة في برقة وفزان، وقد حافظت على مكانتها في ظل غياب مؤسسات الدولة القوية، والبداوة والترحل هي النمط السائد في الصحراء والقطاعات شبه الصحراوية وهناك قطاع كبير من أنصاف البدو أو أنصاف الرحل [3].

"وقد صنَف سكان ليبيا إلي: سكان مستقرون وشكلت نسبتهم 78.1%، سكان شبه رحل ويشمل سكان القرى النائية وتبلغ نسبتهم10.1% ، سكان رحل ويشكلون11.8% من جملة سكان ليبيا"[4].

– **التعليم** : معدلات الأمية كانت مرتفعة جدا، ولم يكن هناك سوى عدد محدود جدا من المدارس والمعاهد على الأغلب الدينية، معظمها في المدن الكبرى ، و نقص حاد في الموارد البشرية المدربة والفنية ، إلا أنه كانت هناك عدد من المدارس الأجنبية خاصة بطبقة معينة من السكان والتي لا يرتادها إلا القليل منهم .

[1] - المرجع نفسه، ص 86.
[2] - عبد الأمير قاسم كبة، **المملكة الليبية صناعتها البترولية ونظامهما الاقتصادي**، المركز العربي للبحوث البترولية، دار الأندلس للطبع والنشر، بغداد، العراق، 1963م، ص 36.
[3] - جمال حمدان، مرجع سابق ، ص 206.
[4] -علي الميلودي أعمورة، **ليبيا تطور المدن والتخطيط الحضري**، دار الملتقى للطباعة والنشر، بيروت، 1998،ص 386.

– **الحياة السياسية :** بعد الاستقلال لم تكن بالحياة الزاهرة سياسياً ، فالخبرة السياسية والإدارية الفنية الليبية كانت محدودة ، والدولة الوليدة كانت محاطة خارجياً وإقليمياً ودولياً بكثير من التيارات السياسية المتضاربة"[1]، والحياة الحزبية غير مسموح بها، فكل خيوط السياسة في قبضة القصر الملكي، وأصبحت الوزارة هي الأداة المنفذة ومنح الدستور الليبي الذي في وضع قبل الإعلان الرسمي للاستقلال سلطات واسعة للملك" [2]

3– المساعدات الدولية ودور الأمم المتحدة:

تتمثل الموارد الخارجية التي اعتمدت عليها الدولة في المساعدات والمعونات والمنح الاقتصادية المقدمة من الأمم المتحدة والدول الغربية، فبالإضافة إلي الموارد المحلية والتي كانت بالكاد تكفي حاجة السوق المحلي، فكانت ليبيا بحاجة إلي المعونة الخارجية، فلجأت إلي تأجير القواعد العسكرية بموجب المعاهدات الثنائية التي أبرمتها مع كل من المملكة المتحدة في 29يوليو1953م، والولايات المتحدة الأمريكية في 9سبتمبر1954م.

إلي جانب معاهدات مع كل من فرنسا عام 1955، و إيطاليا عام 1956م، وتلقت مقابل ذلك معونات اقتصادية شكلت الموارد الخارجية للدولة حوالي 58% من جملة الميزانية العامة"[3]، كذلك تلقت الحكومات المتعاقبة المساعدات الفنية من عدد من المنظمات الدولية التابعة للأمم المتحدة كمنظمة الغذاء الدولية، منظمة الصحة العالمية، واليونسكو. فمنذ سنة 1958/1956 كانت المعونة المالية تأتي بمعدل يقرب من 14 مليون جنية في السنة، [4]ونسبة كبيرة تمثل في الواقع مدفوعات تعاقدية من جانب الحكومتين البريطانية والأمريكية.

ثانيا– اكتشاف النفط : السياق والتطورات.

اكتشاف النفط في العهد الملكي شكل نقطة تحول فارقة في تاريخ البلاد، إذ لم يقتصر أثره على المجال الاقتصادي فحسب، بل أمتد ليشمل البنية الاجتماعية بأبعادها المختلفة، فقد ساهم تدفق

[1] - محمد يوسف المقريف، **ليبيا بين الماضي والحاضر صفحات من التاريخ السياسي** ، ج1،دولة الاستقلال، المجلد2 ، الحقبة غير النفطية 1951-1957،مركز الدراسات الليبية، أكسفورد، بريطانيا، 2017م،ص518.
[2] - نفسه، ص 285
[3] -جمال حمدان، المرجع السابق، ص 87؛ المقريف، المرجع السابق، ص525.
[4] - عبد الأمير قاسم كنة، المرجع السابق ،ص 57.

الثروة النفطية في تحفيز تطور المدن و تغيير أنماط الحياة التقليدية وظهور طبقات اجتماعية جديدة ، ومع ذلك، لم تكن هذه التحولات خالية من التحديات، إذ واجهت البنية الاجتماعية التقليدية مقاومة جزئية للتغيير. وبذلك يبرز دو النفط كعامل رئيسي في تحديث المجتمع الليبي.

1-التسلسل الزمني للاكتشافات النفطية :

انبثق البترول في ليبيا بعد عشر سنوات من الاستقلال، ولكن معرفة تواجده كانت أسبق في الواقع من الاستقلال، حين ظهر أول دليل على وجود البترول عام 1914م حيث انبعثت الغازات البترولية على عمق 160متراً في بئر يقع في سيدي المصري بطرابلس، ونفس الحدث المماثل في زلطن 1928م، وفي تاجوراء عام 1934م، ثم الملاحة قرب طرابلس عام 1936م، وقد بدأت الشركة الإيطالية العامة للبترول التنقيب في عام 1938م في منطقة جامع الترك ، وبقيام الحرب العالمية الثانية توقفت عمليات البحث .[1] و أثناء الحرب العالمية الثانية وبعد انتهاءها مباشرة كان قد أصبح من المعروف لدى الفرنسيين بعد احتلال فزان قادمين من تشاد والكفرة أنها تمتلك احتياطات نفطية واعدة ، ثم توجهت بوصلة البحث إلي حوض سرت والمناطق الساحلية حيث الثروة البترولية الحقيقية Oil Rush [2].

اقر البرلمان الليبي قانون المعادن رقم (9) لسنة 1953م، و تم بموجبه منح الشركات النفطية تراخيص للقيام بالاستكشافات الجيولوجية الأولية، ثم صدر أثر ذلك قانون البترول الليبي رقم (25) لسنة 1955م في 21 أبريل 1955م ومن هنا تنافست الشركات النفطية على القدوم لليبيا ومنها على سبيل المثال لا الحصر: خمس شركات أمريكية مثل : شركة تكساكو, وشركة أسو ستاندرد أويل, وشركة موبيل اوبل الأمريكية , والشركة البريطانية –الهولندية.

كانت ليبيا في بداية استقلالها في حاجة ملحة إلي الموارد المالية فأخذت تشجع الشركات من مختلف الجنسيات على التنقيب في أراضيها وأصبح من اللازم أن تفتح أبوابها للمشاريع الأجنبية ،

[1] - محمد رؤوف مصطفى، **تطور انتاج البترول في ليبيا ومستقبله، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة** ، المجلد2، العدد 1، السنة1966، كلية الاقتصاد ، جامعة بنغازي، ليبيا، ص5.

[2]- Dirk Van Uyl **, A History of Modern Libya op cit**. 2006, p64.

أُبرم أول عقدي امتياز للبترول في 1955/11/20- عهد حكومة بن حليم – مع شركتي أسو الأمريكية و شركة نيلسون بنكرهانت الأمريكية .

إضافة إلي ذلك شجع اكتشاف النفط الجزائري الشركات النفطية على التوجه نحو ليبيا بهدف العثور على النفط في أراضيها، سيما وأن حقل (عجيلة) الجزائري كانت قريبة من الحدود الليبية [1] ، ثم رأت الشركات النفطية ضرورة القيام بعمليات مكثفة لإزالة الألغام وتطهير الأراضي قبل البدء بأية عمليات حفر وتنقيب، فتركزت أعمال الحفر والتنقيب خلال المدة 1955-1961م في المناطق الساحلية والقريبة منها وبتاريخ 29 ابريل 1956 في منطقة جردس العبيد بولاية برقة تم حفر أول بئر من لدن الشركة الليبية-الأمريكية في القسم البترولي الثاني بعقد الامتياز رقم(18) ، لكن النتائج جاءت مخيبة للآمال فقد ثبت أنها غير صالحة.

ثم توالت الاكتشافات ولكنها لا ترتقي إلي المستوى التجاري ومعدل إنتاجها دون المطلوب في ذلك الوقت، وفي 29 ابريل 1959م اكتشفت شركة "اوسيس" حقل الظهرة في القسم البترولي الأول في عقد الامتياز رقم(32)، وكان معدل إنتاجه 1061 ب/ي وبكثافة 41 درجة وعلى عمق 3200قدم وهو من أهم الحقول النفطية في ليبيا، وبنهاية عام 1959 دخلت ليبيا في إطار الدول المنتجة للنفط بكميات تجارية[2] .

2- اتفاقيات الامتياز والشركات الأجنبية(نفوذ ومصالح):

"تم منح امتيازات التنقيب عن النفط لعدد من الشركات الأجنبية احد أهم الوسائل التي اتبعتها الحكومات الليبية للتغلب على تردي الأوضاع الاقتصادية بعد الاستقلال، حيث وصفت ليبيا وقتذاك بأنها دولة تبدأ من الصفر، بفقرها الطبيعي ومشاكلها الموروثة والمكتسبة.[3]

- و يتضح أن هناك العديد من الشركات ذات الجنسيات المختلفة التي كانت تعمل في ليبيا بحثاً عن النفط لكن غالبيتها كانت من الولايات المتحدة الأمريكية – وربما يعود ذلك إلي رغبة واشنطن الشديدة في توسيع أنشطتها الاقتصادية ومن ثم زيادة نفوذها- في ليبيا حيث كان واحداً

[1] - عبدا لمنعم عبدا لوهاب، **النفط بين السياسة والاقتصاد تحليل ودراسة جغرافية سياسية**، منشورات الوحدة للنشر والتوزيع، الكويت، 1974، ص 94.
[2] - شكري غانم ، **النفط والاقتصاد الليبي 1953-1970**، معهد الإنماء العربي، بيروت، لبنان، 1985، ص 128.
[3] -محمد محمد المفتي، **زمن المملكة: تطور المجتمع الليبي 1951-1961**، دار الكتب الوطنية، بنغازي،2012م،ص 133

من أهم الأدوات التي استخدمها الاستعمار لتحقيق أهدافه"[1]، فضلاً عن عدم إغفال أثر التطورات الخارجية ، فمن وجهة نظر الباحثة إن الثورة الجزائرية ضد الاحتلال الفرنسي لعبت دوراً مهماً في عزوف الحكومة الليبية (لموقفها الداعم لثورة التحرير الجزائرية) عن تطوير علاقاتها الاقتصادية مع باريس ، إلي جانب العمل على التضييق على الاستثمارات الفرنسية في ليبيا.

- بالإضافة إن هذه الشركات قامت بممارسة العديد من الضغوط على الحكومات الليبية وذلك عبر حكومات دولها، فعلى سبيل المثال ، طالب (جون فوستر دالاس) وزير الخارجية الأمريكي في 24 أكتوبر 1958م، من السفارة الأمريكية بليبيا سرعة التدخل لمعالجة مشكلات كانت تعاني منها شركات البترول الغربية نتيجة لنمو الروح الوطنية بليبيا، – وما يعرف أيضا بالمد الناصري – أيضاً اعتمدت شركات النفط الأجنبية على سلاح ذو أهمية كبرى ألا هو أن هذه الشركات استوعبت عدداً ليس بالقليل من الليبيين الذين يعملون بها[2]، وكانت حريصة على خلق طبقة مترفة من الشعب الليبي بفتح المجال أمامها لجمع الأموال بسرعة وبطرق ملتوية عبر أشراكهم في مشاريع وأعمال لا يبذلون فيها الكثير من الجهد، لكن يحققون من خلالها الكثير من الأموال[3].

أدركت الحكومة الليبية أنها تسرعت في منح الامتيازات ، ولذا قررت تلافي هذا التسرع في عام 1961م، بإدخال تعديل على قانون البترول الذي نص على أن تدفع شركات النفط العاملة في ليبيا الضريبة على أساس السعر المعلن للنفط ، ومن ثم أدى النجاح الكبير في صناعة النفط في ليبيا إلي حدوث بعض المشكلات بين الحكومة وشركات النفط حول حق حصول الشركات على الواردات دون دفع ضرائب عنها طبقا للتعديلات التي أجرتها الحكومة الليبية على قانون البترول واللوائح النفطية الأخرى، والتي كانت تصب في مصلحة الحكومة الليبية على حساب مصالح الشركات.[4]

[1] -محمد كمال أحمد السيد، **شركات النفط الأجنبية في ليبيا وإلغاء النظام الاتحادي**، مجلة وقائع تاريخية، كلية الآداب، جامعة المنصورة، المجلد, العدد2 ،يناير 2023، ، ص 207 ؛ صلاح العقاد، **البترول وأثره في السياسة والمجتمع العربي**، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1973،ص 86.

[2] - محمد يوسف المقريف، المرجع الساق، ص ص 105-106.

[3] -محمد بن عبد الله السيف ، **الطريق صخور النفط ورمال السياسة**، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت،

[4]- هند النعيمي، المرجع السابق، ص 93.

3-القوانين النفطية الأولى وبداية الإنتاج:

أن المواصفات النادرة للنفط الليبي من حيث انخفاض محتواه من الكبريت وكثافة نوعيته وخلوه من الشوائب، وقربه من مناطق التصدير وقربه أيضاً الشديد من أكبر المناطق المستوردة للبترول في أوروبا، وأسواق الاستهلاك وقله تكاليف شحنه جعلته في مكانة عالمية متقدمة"[1]

لذا توجب من الحكومة الليبية أن تسن التشريعات البترولية والتي تشمل قانون المعادن في 1953م، وقانون البترول رقم (25) لسنة 1955م- سبق التنويه عنه - ، الصادر في 21 أبريل 1955م، والتعديلات اللاحقة التي تهدف إلي تشجيع إنتاجه والمنافسة عن طريق منحه عدداً كبيراً من الامتيازات Concessionsلكثير من الشركات ، ويحتوي القانون على 25 مادة ، أكدت مادته الأولى منه على أن جميع النفط الموجود في ليبيا في طبقات الأرض هو ملكاً للدولة الليبية، ومن بين المفارقات أن المبدأ ذاته الذي أقره قانون المعادن السابق الذكر ينص على اعتبار أن ما في باطن الأرض من معادن نفطية وغير نفطية ملك للدولة وليست للأفراد."[2]

ولتنفيذ القانون صدر مرسوم ملكي بتشكيل لجنة البترول في 21 مايو 1955م، من السيد أنيس القاسم رئيساً، وعضوية كلاً من السيد محمد السيفاط عن ولاية برقة ، والسيد الطاهر البشتي عن ولاية طرابلس، والسيد أبوبكر أحمد عن ولاية فزان، لتتمكن اللجنة المذكورة من تطبيق القانون والأشراف على تنفيذه عقب دخوله حيز التنفيذ[3] ، صدر في 1958/1/30م قانون استثمار رؤوس الأموال الأجنبية ، ولاحقاً صدر قانون عوائد البترول رقم (79) لسنة 1958م في 1958/7/19م لتخصيص 70% من العوائد البترولية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومن ثم تم أجراء تعديل لقانون النفط (25) 1955 ليكون متفقاً مع المرحلة الجديدة التي كانت تمر بها الصناعة النفطية في ليبيا بموجب مرسوم ملكي صدر في 3 يوليو1961م، مما حقق فوائد كثيرة للحكومة الليبية.

[1] - ياسر وارد د فرحان الحمداني، **النظام السياسي في ليبيا 49-1963م**، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية – ابن رشد، جامعة العراق، 2014، ص 2

[2] -تديم الباججي، **سياسة ليبيا البترولية بين الماضي والمستقبل**، مجلة البترول العربي ، العدد الثامن، المجلد الأول، 9سبتمبر1965م، ص 9 ؛ محمد رؤوف مصطفي، المرجع السابق، ص 16.

[3] - مصطفى أحمد بن حليم، **صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي**، دار ريال للنشر، قبرص، 2004م ص 326.

يعتبر عام 1961م، حدثاً تاريخياً في حياة المملكة الليبية، إذ دخلت في ميدان البترول لأول مرة حيث صدَرت ما يزيد عن نصف مليون طن، من حقل زلطن، ثم تضاعف الإنتاج في العام التالي خمس عشر مرة فأصبح (9) مليون طن من البترول الخام عام 1962م[1].

أُستحدثت وزارة البترول وأُسندت إلي السيد فؤاد الكعبازي في 1961/5/23 وتواصلت الإنجازات النفطية الاستراتيجية بافتتاح أول ميناء بترولي في منطقة مرسى البريقة 1961/10/25م،وفي فبراير 1962م تم تأسيس الخطوط الجوية الليبية. ثم تم افتتاح الميناء البترولي الثاني ميناء السدرة في 1962/11/24م . وبتاريخ 16 من يوليو 1963م أقر البرلمان الليبي تعديل لقانون النفط للمرة الثانية.

وفي 26 أبريل 1963م، أعلن الملك إلغاء النظام الاتحادي في ليبيا والعمل بنظام الوحدة في عهد وزارة- محي الدين فكيني1963-1964م- ، مما أدى هذا الحدث لوجود جهاز دولة موحد يمسك بزمام الأمور [2]، وقد ألقى ذلك بظلاله على اقتصاد ليبيا و نتيجة لغزارة الإنتاج قامت الحكومة الليبية بتوظيف أرباحها في العمل على تنمية ليبيا على كافة الصعد.

بحلول عام 1965م كانت صناعة النفط في ليبيا قد قطعت أشواطاً بعيدة وحققت إنجازات ضخمة ، وإن احتياطي النفط الليبي يوازي كلا من احتياطات الكويت والعراق والسعودية وإيران وفنزويلا مجتمعة، وان دخل النفط سيصل إلي معدل (15) مليوناً من الجنيهات الليبية لليوم الواحد عام 1965م أي ما يعادل ميزانية الحكومة الاتحادية الليبية عام 1957م".وتمتلك ليبيا أكبر مخزون نفطي في أفريقيا، حيث تقدر الاحتياطات النفطية المؤكدة بنحو 46.6 مليار برميل أي نحو 3.36% من احتياطي العالم، ويمثل نسبة 6.36% مما تنتجه المنظمة المصدرة للبترول- أوبك OPEC - وقتذاك."[3]

توسعت الاكتشافات النفطية وزادت وتيرة اكتشافاتها وزحفت الآبار والحقول يميناً ويساراً، ثم أخذت باطراد بشدة على الإطلاق تقريبا نحو اليمين نحو برقة، حيث أصبحت معظم وأهم حقول البترول بها بما فيه نواته النووية شرقاً، فحتى عام 1963م، كان حقلان فقط في طرابلس(الظهرة

[1] - محمد رؤوف مصطفى، المرجع السابق، ص 8.

[2] - Dirk Van Uyl, previous reference, p 65.

[3] - محمد عبد الرازق مناع، **جذور النضال العربي في ليبيا**، دار الفكر، بنغازي، 1972،ص 89 ؛ أنور عمر أبو شينه، ليلى الأبيض، **النفط الليبي دراسة جغرافية**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 19، سبتمبر 2019من ، كلية الآداب، جامعة المرقب، ص 1008.

و المبروك) لا يمثلان أكثر من سبع إنتاج ليبيا مقابل سبع حقول نفطية في برقة فمعظم الكشوف الجديدة ظهرت شرقاً بحيث أصبحت برقة من البداية مركز الثقل في ليبيا بترولياً. وتوالى افتتاح الموانئ النفطية من قبل الملك، فتم افتتاح ميناء الحريقة النفطي في 1967/2/14م، وبناء على القانون رقم (13) لسنة 1968م ومواده تم استحداث و أنشاء المؤسسة الليبية العامة للبترول، وتلاها افتتاح ميناء الزويتينة في 1968/4/26م.

ثالثا- السياسات النفطية والتغيرات الاقتصادية:

في 28 نوفمبر 1959م، أعدَت السفارة الأمريكية في ليبيا تقريراً سَرياً يحمل الرقم الإشاري (167) عن حالة الاقتصاد الليبي حتى سبتمبر 1959م جاء فيه: " إنَّ الاقتصاد الليبي، وبفضل العائدات المتوقعة من البترول، يبدو لأوَل مرة في تاريخ ليبيا أنَه قابل للحياة والبقاء.."[1]

1-بداية التحول من اقتصاد زراعي إلي اقتصاد ريعي:

أحدث البترول تغييراً جذرياً للمركب الاقتصادي العام للدولة حيث أعاد توزيع القطاعات الأساسية في القوى العاملة، وبالتحديد في القطاع الخدمي، حيث جذبت الأجور العالية والدخول المرتفعة سواء في صناعة البترول أو الوظائف الخدمية التي أتاحها النفط العديد من السكان وتحول قطاع الزراعة والرعي إلى اقتصاد طارد. فقبل اكتشاف النفط كانت نسبة المشتغلين بالزراعة والرعي تمثل75% على مستوى ليبيا وعند بداية إنتاج النفط كانت نسبة المشتغلين في قطاع الزراعة 63%"[2]، وفي عام 1967م، هبطت وانخفضت إلي 37% فأهملت الزراعة وتناقص الإنتاج وهجرت الواحات وتوسعت الصحراء فيما يعرف بعملية التصحر Desert ification ، أيضاً تغيير عناصر ومكونات الدخل القومي تغييراً كبيراً فمن 15 مليون جنيه إسترليني عام 1950م إلي 56 مليون جنيه ليبي عام 1959م، ثم قفز إلي 633 مليوناً في 1967م، أي أكثر من (11) ضعفاً في 8 سنوات، كذلك أرتفع نصيب الفرد من الدخل القومي من 40 دولاراً في عام 1951م، إلي 116 دولاراً في 1958، ثم إلي 456 دولاراً في 1963م، و 900 دولاراً عام 1966م، وإلي 1062 دولاراً عام 1967م، ليسجل أعلى ارتفاع له 1384 دولاراً عام 1969م[3].

[1] - محمد يوسف المقريف، المرجع السابق، ص 597.
[2] - إبراهيم زرقا نه، المرجع السابق، ص 406.
[3] - جمال حمدان، المرجع السابق، ص ص 223. 236.

فيما يخص أهم التأثيرات التي أحدثها ظهور النفط في ليبيا : هو التغيير الكبير في سن الدخول إلي سوق العمل والخروج منه، ففي فترة الستينات من القرن الماضي نجد أن قوة العمل في ليبيا تبدأ في سن مبكرة جداً في ظل غياب شبه كامل للتعليم وتدني مستوى الأوضاع المعيشية، غير أن بداية فترة التصدير شكلت نقطة التغيير في تحسن الأوضاع الاقتصادية إلا أن هذا التغيير لم تظهر آثاره الإيجابية إلا مع نهاية عقد الستينات وبداية عقد السبعينيات... وكانت ليبيا فيما سبق قد طلبت الانضمام إلي منطقة الإسترليني في 1952/1/2م، وفي 1952/3/24م تم إصدار أول عملة ليبية وحدتها الجنيه الليبي ومساوية في قيمتها للجنيه الإسترليني في عهد حكومة محمود المنتصر 51-1954م(أول حكومة ليبية بعد الاستقلال)، ثم قدمت الحكومة في 1953/8/3م، مشروع خطة خماسية للتنمية في ليبيا للمجلس الاقتصادي للأمم المتحدة ، وتم أنشاء البنك الوطني الليبي والمصرف الزراعي الليبي عام 1955م.

2- أثر العوائد النفطية على بنية الدولة والاقتصاد الوطني:

أصبح النفط عماد الاقتصاد الليبي وبفضله تغيرت إمكانيات البلاد وأصبحت تخرج تدريجياً من دائرة الفقر، نحو دوائر أخرى أكثر قدرة وأكثر قيمة، ويعتمد الاقتصاد الليبي على 95% مما يكسبه من صادرات النفط، رغم أن الرقم يؤكد ان هناك تقصيراً خلال كل السياسات التي تعاقبت على البلاد، فعلى مستوى السكان: أحدث البترول هجرة داخلية واسعة المدى، عميقة الأثر من الداخل إلي الساحل ومن الواحات والصحراء إلي المدن والمقدر أن نحو 40% من الزرَاع قد هجروا الزراعة إلي المدن، وبالمقابل قفزت نسبة الكثافة السكانية للمدن من : 37% في عام 1960م،إلي 63% عام 1967م. وبدأت طبقة وسطى تتعاظم وتتبلور في المدن الرئيسية، وأصبح الهيكل الطبقي الجديد بارزاً في الحياة الاقتصادية الجديدة،(انفجار معماري من ناحية يتمثل في أحياء العمارات الراقية وضواحي الفيلات ويقابله حزام عريض ومؤسف من العشش الرثة ومستعمرات الأكواخ الصفيح).[1] أيضا نتيجة للتغيرات الكثيرة والتوسع السكاني والهجرة الداخلية من الريف والبادية إلي المراكز الحضارية أدت إلي توافر الوظائف التي تدر أجراً ثابتاً في كل من طرابلس وبنغازي والحقول النفطية التي اجتذبت العديد من المقيمين في المناطق الزراعية والرعوية وبانتقالهم تزايد

[1] - جمال حمدان، المرجع السابق، ص ص 89 91

سكان مدينة طرابلس من 130 ألف نسمة عام 1951م، إلي 213 ألف نسمة عام 1964م، ومن ثم إلي 400 ألف نسمة عام 1969م."[1]

ومن أهم **الإنجازات الاقتصادية** :

-تسلمت ليبيا أولى الدفعات من عائداتها البترولية والتي بلغ إجمالها خلال السنة المالية 1964/1963 نحو 24 مليون جنيه أو ما يعادل 70 مليون دولار أمريكي تقريبا. فشرعت الحكومة عن طريق البنك الوطني الليبي في شراء كمية من الذهب، بحيث أصبحت العملة الليبية المصدرة مغطاة بالكامل بالذهب بل أصبح ما لدى البنك يغطي ما كان يطبع يومذاك من عملة ورقية، بمعنى أن العملة الليبية مغطاة (125%) من قيمتها بالعملات الصعبة.[2]

- سجل الميزان التجاري للدولة الليبية لأول مرة في تاريخها فائضاً بلغ نحو 35 مليون جنيه ليبي أو ما يعادل نحو 98 مليون دولار أمريكي."[3]

في مطلع عام 1964م، تم إنشاء مؤسسة التنمية الصناعية الليبية بهدف تشجيع الصناعات الصغيرة، و استكمال إنشاء منطقة للتجارة الحرة في ميناء طرابلس وخصَصت للتأجير، وفي 1965/8/4م أعلنت حكومة حسين مازق عن مشروع إدريس للإسكان الحكومي الذي استهدف بناء (100.000) وحدة سكنية، منها (60) ألف وحدة في الدواخل.

3- إشكالية التحديث وضعف البنية المؤسسية في العهد الملكي:

على الرغم من الجهود التي بُذلت في العهد الملكي لإحداث نقلة نوعية في بناء مؤسسات الدولة الليبية وتحديث بنيتها الإدارية والاقتصادية ، إلا إن مسار التغيير لم يكن خالياً من الإشكاليات، وهو ما أعاق تطور الحياة السياسية والحزبية بشكل ديمقراطي، إلا أنه كانت هناك بوادر حثيثة لقيام دولة ذات موارد مالية قوية: كمشاريع البنية التحتية من بناء الطرق والموانئ والمطارات، توسعت شبكة الكهرباء والمياه، وفي قطاع التعليم صارت الدولة حثيثاً نحو تطبيق مبدأ التعليم

[1] - علي عبد اللطيف أحميدة، **دولة ما بعد الاستعمار والتحولات الاجتماعية في ليبيا**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت،2012م، ص 14.

[2] - يوسف المقريف، المرجع السابق، ص 157 ؛ للمزيد من المعلومات يراجع التقرير السري المرسل من السفارة الأمريكية في ليبيا في 1961/2/11م ذو الرقم (343) الموجود بالملف المركزي للخارجية الأمريكية رقم 1161-2/.87300 بالمرجع نفسه.

[3]- المرجع نفسه ، ص 217

الإلزامي للمرحلة الابتدائية و توسعت الدولة في بناء المدارس المعاهد وتأسيس الكليات ككلية الآداب ثم الحقوق والعلوم...الخ، وأرسلت البعثات الدراسية إلي الخارج، وبخصوص قطاع الصحة بناء المستشفيات ودور الرعاية وتحسين مستوي الخدمات الصحية، وتحسنت مستويات المعيشة، وبدأت مظاهر التمدن والتحضر في المدن.

وبهذا شهدت البلاد حراكاً اجتماعياً وسياسياً واسعاً، كظهور قوى جديدة (طلابية، نقابية و عسكرية)، إلا إن عجز الحكومات المتتالية عن أنفاق الأموال(المساعدات) على المشروعات الإنمائية التي كانت البلاد في أمس الحاجة إليه لعدة أسباب نذكر منها غياب الكفاءة الإدارية وضعف التنسيق بين مختلف أجهزة الدولة.[1] وغياب التخطيط الاقتصادي طويل المدى ، وعدم معالجة الفوارق التنموية بين الأقاليم الثلاثة (برقة، طرابلس، وفزان) بصورة فعالة، وانصراف رأس المال عن الاستثمار في الزراعة بحثاً عن فرص الثراء الفاحش و استثمارات ذات عائد سريع مضمون ، وصعود النخب الجديدة المرتبطة بالثروة النفطية والذي نتج عنه تغيير موازين القوى داخل الدولة.

[1] - يوسف المقريف، المرجع السابق، ص 564.

الخاتمة:

يُعد اكتشاف النفط في ليبيا خلال العهد الملكي نقطة تحول بارزة في تاريخ الدولة الليبية الحديث ، إذ أسهم في انتقال البلاد من حالة الضعف الاقتصادي وقلة الموارد إلي مرحلة جديدة اتسمت بالنمو والتوسع في مختلف المجالات ، وقد انعكست العائدات النفطية فيما بعد على تطوير البنية التحتية وتحسين الخدمات وظهور مظاهر التطور والتحديث العمراني والاجتماعي، كما ساعد النفط على تعزيز مكانة ليبيا الخارجية ، ورغم ما حققه النفط **من** مكاسب ، فأن الاعتماد عليه أوجد تحديات اقتصادية واجتماعية :

- شكّل العهد الملكي(1951–1969)مرحلة تأسيسية في تاريخ الدولة الليبية، حيث تم إعلان الاستقلال 24ديسمبر 1951م وتأسيس نظام ملكي اتحادي بدستور مكتوب.
- ساهمت تلك المرحلة في بناء أولى مؤسسات الدولة الحديثة، بما في ذلك السلطة التشريعية والتنفيذية، إلي جانب تحديد الهوية الوطنية الليبية.
- شهدت البلاد انطلاقة اقتصادية ، خاصة بعد اكتشاف النفط مما ساعد على تمويل مشاريع البنية التحتية والتعليم و الصحة والخدمات العامة، وافتتاح العديد من الموانئ النفطية .
- في تلك الفترة تم بناء قيادات نفطية وطنية ذات كفاءة عالية كانت قادرة على إدارة القطاع النفطي بفاعلية نحو المستقبل. وساهم وجود الشركات الأجنبية في زيادة التأثير الخارجي في الاقتصاد الليبي.
- تم إحداث نقلة نوعية في بناء مؤسسات الدولة وتحديث بنيتها الإدارية والاقتصادية إلا إن سلبيات المرحلة حدَت من فاعلية التغيير بشكل شامل .
- غابت المشاركة السياسية الفاعلة، حيث تم تقييد النشاط الحزبي.
- رغم كل تلك الإيجابيات، فقد ظل النظام مركزيا ، سُجل تفاوت واضح بين الأقاليم الثلاثة.
- يمكن القول إن التغيير في العهد الملكي مثّل بداية مهمة لمسار بناء الدولة، لكنه لم يُستكمل برؤية إصلاحية عميقة قادرة علة تلبية طموحات المجتمع الليبي.

- التوصيات :
- ضرورة إعادة دراسة تجربة العهد الملكي من منظور تحليلي موضوعي، للاستفادة من الإيجابيات وتفادي السلبيات في بناء الدولة الحديثة.
- الاهتمام بدراسة مرحلة العهد الملكي بوصفها مرحلة مفصلية في تاريخ ليبيا الحديث وتشجيع الباحثين على توثيق التحولات الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن اكتشاف النفط
- تعزيز اللامركزية في إدارة شؤون الدولة الليبية، بما يضمن توزيعاً عادلاً للموارد وفرص التنمية بين مختلف المناطق.
- العمل على إعادة بناء مؤسسات الدولة على أسس قانونية ومؤسسية واضحة تضمن الفصل بين السلطات .
- وضع استراتيجية وطنية شاملة لتحقيق العدالة الاجتماعية، تُعالج آثار التهميش وتدعو إلي تكافؤ الفرص بين المواطنين .
- توثيق وتأريخ المرحلة الملكية بشكل علمي ومنهجي، من خلال دعم الدراسات التاريخية والأكاديمية وتوفير المحفوظات الوطنية عن تلك المرحلة. والمحافظة على الأرشيفات والوثائق التاريخية .
- إنشاء مراكز تدريب وطنية متخصصة لتأهيل الكوادر الفنية عملياً وفق المعايير العالمية.
- تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص، أيضاً تفعيل التعاون بين الجامعات والشركات النفطية وتطوير مشاريع تخرج مرتبطة بتحديات واقعية في القطاع النفطي، وتشجيع الدراسات والبحوث التطبيقية في تقنيات الاستخراج والطاقة البديلة .

قائمة المصادر والمراجع:

أولا- الكتب العربية:

(1)إبراهيم أحمد زرقانه، ،جغرافية الوطن العربي(المملكة الليبية)، دار النهضة العربية، القاهرة، 1964

(2)الطاهر الهادي الجهيمي، أثر البترول على الدخل القومي في ليبيا، مكتبة الخراز، بنغازي، 1969م.

(3) جمال حمدان، الجماهيرية العربية الليبية- دراسة في الجغرافية السياسية، مكتبة مدبولي،ط2، القاهرة، 1995م.

(4) سالم علي الحجاجي، ليبيا الجديدة دراسة جغرافية اجتماعية اقتصادية وسياسية، منشورات مجمع الفاتح للجامعات، طرابلس، 1989م.

(5) شكري غانم، النفط والاقتصاد الليبي 1953-1970، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1985م.

(6)صلاح العقاد، البترول وأثره في السياسة والمجتمع العربي، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1973م.

(7) عبد الأمير قاسم كبة، المملكة الليبية صناعتها البترولية ونظامها الاقتصادي، المركز العربي للبحوث البترولية، دار الأندلس للطبع والنشر، بغداد، 1963م.

(8) عبد المنعم عبدالوهاب، النفط بين السياسة والاقتصاد تحليل ودراسة جغرافية سياسية، منشورات الوحدة للنشر والتوزيع، الكويت، 1974م.

(9) علي الميلودي أعمورة، ليبيا تطور المدن والتخطيط الحضري، دار الملتقى للطباعة والنشر، بيروت، 1998م.

(10) علي عبد اللطيف أحميدة، دولة ما بعد الاستعمار والتحولات الاجتماعية في ليبيا، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2012م.

(11)محمد بن عبد الله السيف الطريقي، صخور النفط ورمال السياسة، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، لبنان، 2007م.

(12) محمد عبد الرازق مناع، جذور النضال العربي في ليبيا، مكتبة الفكر، بنغازي،1972م.

(13) محمد محمد المفتي، زمن المملكة: تطور المجتمع الليبي 1951–1961، دار الكتب الوطنية، بنغازي، 2012م.

(14) محمد يوسف المقريف، ليبيا بين الماضي والحاضر صفحات من التاريخ السياسي، دولة الاستقلال، المجلد2، الحقبة غير النفطية،1951–1957م، مركز الدراسات الليبية، أكسفورد، بريطانيا، 2012م.

(15)مصطفي أحمد بن حليم، صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي، دار ريال للنشر، قبرص، 2004.

ثانياً– المجلات العلمية:

(1)أنور عمر أبوشينه، ليلي الأبيض، النفط الليبي دراسة جغرافية، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد، (19)، كلية الآداب، جامعة المرقب، سبتمبر2014م.

(2) محمد رؤوف مصطفى، تطور إنتاج البترول في ليبيا ومستقبله، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة، المجلد الثاني، العدد الأول، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي، 1966م.

(3)محمد كمال أحمد السيد، شركات النفط الأجنبية في ليبيا و إلغاء النظام الاتحادي، مجلة وقائع تاريخية، المجلد الثاني، العدد الثاني ،كلية الآداب، جامعة المنصورة،2023م.

(4) نديم الباججي، سياسة ليبيا البترولية بين الماضي والحاضر، مجلة البترول العربي، المجلد الأول، العدد الثامن، 9سبتمبر1965م.

(5) مجلة النفط، المجلد 23، العدد التاسع، لندن، سبتمبر 1956م.

ثالثاً- الرسائل العلمية:

(1)هند عادل إسماعيل النعيمي، سياسة ليبيا النفطية 1955-1974، أطروحة دكتوراه، قسم التاريخ ، كلية التربية أبن رشد للعلوم الإنسانية، جامعة بغداد، 2015م.

(2)ياسر وارد فرحان الحمداني، النظام السياسي في ليبيا 1949-1963، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية ، جامعة العراق، 2014.

رابعاً- الكتب الاجنبية :

(1)Dirk van uyl , A History of Modern Libya ,Cambridge University Press,2006.